الأصول الصرفية المرفوضة

عرض ومناقشة

دكتور

عبدالله بن سرحان القرنى

عضو هيئة التدريس في جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

الأصول الصرفية المرفوضة
عرض ومناقشة

دكتور

عبدالله بن سرحان القرنى

عضو هيئة التدريس في جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

تحاول هذه الدراسة أن تعرض الأصول الصرفية المرفوضة وتناقشها عبر محاور أربعة، تسبقها مقدمة؛ تُعرِّفُ بالأصول المرفوضة، وتليها خَاتِمَةٌ؛ تُسَجِّل أهم نتائج البحث.

المقدمة.

محاور الدراسة:

الأول : فائدة القول بأصول مرفوضة.

الثاني : من مظاهر افتراض تلك الأصول.

الثالث : مراجعة تلك الأصول.

الرابع : وقفة مع آراء بعض المحدثين في بعض تلك الأصول.

الخاتمة.

المقدمة

على المشتغلين بالصرف أن الأصل فيه يمثل محورًا تدور حوله قواعد الصرف عامة، وقد رأيت ما اصطلح عليه عند بعض القدماء بـ(الأصل المرفوض)، يشكل حلقة كبيرة من حلقات الدرس الصرفي، بل رأيته يشمل أبواب الصرف كافة .

ونعني به تلك العمليات العقلية التي يفترضها علماء الصرف، ويكادون يتفقون على أنها ضرورة لفهم الظواهر الصرفية، والوقوف على كنهها. وفيها دليل كبير على مقدرة علماء الصرف على تفسير تلك الظواهر، والاصطلاح مع العقل البشري على قبولها، والتسليم لها. وسأسمح بأن يتخلل هذا البحث عبارة (الأصول المفروضة) على القلب المكاني، ذلك أنها مفروضة: افترضها علماء الصرف، ومرفوضة : لم يتكلم بها العربي.

وإذا كانت اللغة سماعًا، فإن دور السامع تفسير ذلك المسموع وتحليله، والبحث عما وراء ذلك المسموع من بنى وأصول، وهو في الحقيقة ما أبدع فيها علماؤنا رحمهم الله؛ ففسروا الظاهرة، لا على ظاهرها فحسب، وإنما امتد ذلك إلى ما وراء تلك الظاهرة من العمليات العقلية المحضة، أو ما عبر عنه بعض المتأخرين بالبنى الداخلية، والبنية التحتية ونحو ذلك، والتي كان لها دور محوري وجوهري في الكشف عن مكنون تلك اللغة ، وهو ما اصطلح عليه – كما أسلفت – عند بعض المتقدمين ب(بالأصول المرفوضة).

ولعل أول من أطلق هذا المصطلح على هذه الأصول هو أبوعلى الفارسي حين قال : (والقول في ذلك أن ما كان منها على أربعة أحرف لا تدخله تاء التأنيث في التحقير كما يدخل عامة ما كان على ثلاثة أحرف، وكأن الحرف الأصل قام مقام الزائد كما قام مقامه

في قولهم : لم يَغْزُ ولم يَخْشَ ولم يَرْمِ؛ ألا ترى أن هذه اللامات حذفت كما تحذف الحركات للجزم، وأما دخولها على قُدَيْدِيمَة وروُيَّنَة فمن الأشياء التي تشذ فتُرد إلى الأصل المرفوض نحو: اسْتَحْوَذَ والقُصْوَى والقَوَد ورجل لَدُوغ و طعام قُضَضٌ حكاه أبوزيد"[1].

ثم توسع في ذلك تلميذه ابن جني على؛ ما ستلاحظه في عرض هذا البحث وسماه بعضهم الأصل المهجور. قال ابن يعيش:" اعلم أن "افعَلْ" بناء يختص به الأمر، وتلزم همزة الوصل ما سكن ثانيه. جعلوها وسيلة إلى النطق بالساكن. فأما: "قُم" و"رُدَّ" فالحركة وإن كانت عارضة فيهما ، لكنه لما اطرد فيه الإعلال، حتى صار الأصل مهجورًا، صارت الحركة في الفاء كالأصل، فلم يحتج إلى همزة الوصل"[2].

ولابد قبل أن أعرض هذه الأصول أن أضع حداً لهذه الأصول المرادة . والأصل فيما نحن بصدد الحديث عنه: ما كان ينبغي أن يكون عليه اللفظ وضعًا، وهو ما يحدده ابن جني بقوله:" وذلك كقولنا: الأصل في قام قَوَم، وفي بَاعَ بَيَع، وفي طال طَوُل، وفي خَاف، ونام، وهاب، خَوِف، ونَوِم، وهَيِب، وفي شَدَّ شَدَد، وفي استقام استقوم ، وفي يستعين يَسْتَعْوِن، وفي يَسْتَعِدّ يَسْتَعْدِد"[3].

وهو ما يشير إليه ابن يعيش في حديث (اضْطَلَمَ ونحوه بقوله:" هذا الإبدال مما وجب ولزم حتى صار الأصل فيه مرفوضًا ، لا يتكلم به البتة، كما لزم الإبدال في قال وباع، أصلهما: قَوَل، وبَيَع، ولا يتكلم بهما في الأصل"[4].

(١) الحجة للقراء السبعة ٥/ ١٨٩ .
(٢) شرح الملوكي ٦٣ .
(٣) الخصائص١/ ٢٥٦ – ٢٥٧ .
(٤) شرح الملوكي ٣١٧ .

والمقصود بهذا الأصل : الأصل التجريدي الموضوع من قبل النحاة ، لا الأصل التأريخي، بمعنى أنه أصل غير مستعمل في زمن من الأزمان ثم تحول بفعل عوامل وأسباب إلى استعمال آخر. أو بعبارة أخرى: بقاء اللفظ على حاله قبل أن يعتوره القلب، أو الإبدال، أو الإعلال، أو الإدغام ، أو الحذف، أو الزيادة أو غير ذلك مما يحيد بالكلمة عن الأصل الذي كانت عليه.

قال ابن جني:"فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر"(١).

ويقرر ذلك بعبارة أخرى فيقول:" ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعي أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة، ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره"(٢).

واستدل على صحة مذهبه بما خرج على أصله من المعتلات؛ إذ قال: "ألا ترى إلى قولهم: استَرْوَح، واستنْوَق الجمل، واستَتْيَسَت الشاة، فدل ذلك على أن أصل استَقَام: استَقْوَمَ"(٣).

ومما أعده ضربا من الأصول المرفوضة ما صوره الصرفيون من مرور الكلمة بمراحل إعلالية وإبدالية، لم يكن للكلمة بد من القول بها لتعليل ظواهر الإعلال والإبدال و الإدغام وغيرها.

وعلى ما يفهم من كلام القدامى يمكن أن يقال عن هذه الظاهرة: إنها ظاهرة صناعية بحتة، لا شأن للعربي الأول بها ، وإنما كانت ضرورة لضبط قواعد الصرف عند الصرفيين ؛ هذا ما يفهم من مجموع ما تقدم في كلام ابن جني وابن يعيش.

---

(١) الخصائص ١/ ٢٥٦ ــ ٢٥٧ .
(٢) الخصائص ١/ ٢٥٩ .
(٣) المنصف ١/ ١٩٠ ــ ١٩١ .

المحور الأول: فائدة القول بأصول مرفوضة

خلص د/ تمام حسان إلى أن فكرة الأصول هذه "تعد وسيلة من وسائل الاقتصاد في العلم؛ إذ "إن ما يسميه النحاة أصل الوضع هو ـ في الحقيقة ـ فكرة مجردة؛ تعتبر ثابتا من ثوابت التحليل اللغوي؛ ترد إليه الكلمات المختلفة؛ وتستأنس به شواردها وأوابدها؛ حتى إذا ما خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المطرد سهل على النحاة أن يبنوا قواعدهم على هذه الأصول ، دون أن يمنحوا الأوابد إلا تفسيرا هنا ، وتأويلا هناك"(١).

... والفائدة من هذا الأصل هو أنه معيار ترد إليه الكلمة وتقاس به إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته بما أصابها من تغير أو تأثير كالإعلال والإبدال، والقلب، والنقل، والحذف، والزيادة"(٢).

وهو ما يدرس عند التحويليين ـ تحت اسم idealization وهو الاعتماد على أصل ثابت جرد؛ لتؤول إليه الأمثلة المختلفة، فالأصل في الصيغة ـ الصحة، فإذا ما لحقها الإعلال أو الإبدال ردت إلى الأصل التجريدي، أما ما جاء على أصله؛ كاستَحوذ، واستنوق، فلا يسأل عن علة ذلك؛ لأنه جاء على أصله"(٣).

وفي مقاله يؤكد داود عبده أهمية تقدير بنية داخلية، أي أصل يختلف أحيانا عن ظاهر اللفظ، ويثني على صنيع القدماء في هذا الباب مقررًا أن افتراض أصل مختلف عن ظاهر اللفظ، وتفسير تحول اللفظ من الأصل إلى الواقع الملفوظ، إنما كان بسند من القوانين

(١) الأصول ١٢٩ .
(٢) الأصول١٢٧ .
(٣) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مقدمة د/ تمام حسان١١ .

اللغوية ، مؤكدا على أهمية تقدير بنية داخلية ، أي أصل يختلف ـ أحيانا ـ عن ظاهر اللفظ في صياغة القوانين»[1].

ولذا نقول: إن معظم الدراسات تقوم على فرضيات معينة ومحددة سابقة للدراسة، وعلى الأخص الدراسات الميدانية .

وإذا علمنا أن نجاح البحث ودقة نتائجه إنما تنبع من دقة الفرضيات، وحسن اختيارها، فلا شك أن الفروض الصرفية في أصول الكلمات على جانب كبير من الأهمية، لارتباط ذلك بالنواميس الكونية؛ إذ لكل أمر سبب وعلة، علمها من علمها وجهلها من جهلها، واللغة كائن من الكائنات يأخذ بالأسباب، ويعتمد عليها. ولك أن تتصور علم الصرف مجرداً من هذه الفرضيات العقلية، والمراجعات الأصولية، هل كان يصح أن يكون علماً قائمًا بذاته، له بين العلوم الإنسانية ما له من المكانة والاعتبار، ومما سبق يمكن أن نلخص فوائد القول بالأصول الافتراضية.

- أنه ضرورة عقلية، ورياضة ذهنية .
- أنه ضرورة للوصول إلى الاطراد .
- أنه مركز تتجمع عليه القواعد الصرفية .

---

(١) دفاع عن الأصل المقدر، المجلة العربية للعلوم الإنسانيةع١، مج١٩٨١، ١م ص١٦٠، وانظر: دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، والتقدير وظاهر اللفظ، العدد٧، ١٩٧٩، ص٦ - ١٦.

المحور الثاني: من مظاهر افتراض تلك الأصول

لم أرد من هذا استقصاء جميع الأصول المفترضة في أبواب الصرف، وليس من شأن هذا البحث أن يوقف القارئ على كل أصل صرفي مفترض، وإنما شأنه أن يورد جملة من تلك الأصول، تجلي الظاهرة، وتسبر مكنونها، وتحدد معالمها. أكتفي بعرض نماذج من كل من: **الجمع، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف**.

في الجمع:

إن العرب تقول في جمع (قَوْس) : (قِسِيّ)، ولو قبلت مجردة من التعليل المتدرج في الوصول إلى هذا الجمع الناشز عن مفرده، الشارد على قياس جمعه، لاكتفينا بالحكم عليها بالندرة أو الشذوذ أو القلة أو نحوها من العبارات .

لكن عقل النحوي وإجادته هذه الصنعة دعواه إلى أن حلل وعلل أسباب هذا الجمع الغريب في بابه، فصنع في ثنايا تعليله أصولاً مفترضة على النحو الآتي:

قَوسٌ: مفرد جُمِع على قِسِيّ، انتهى إلى هذا الجمع بعد عدة عمليات على ما يأتي :

يقال: إنه كان في الأصل قُوُوْس على وزن فُعُول. وهذا الأصل الأول فيه؛ بدليل أن مفرده قوس.

ثم يقال: تقدمت اللام إلى موضع السين فأصبح قُسُووٌ، على زنة (فُلُوع). وهذه مرحلة ثانية.

ثم يقال: قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها طرفا، فانتهت الكلمة إلى قُسُوي. وهذه المرحلة الثالثة.

ثم يقال: قلبت الواو الأولى ياء كذلك لاجتماعها مع أخرى وسبق إحداهما بالسكون. فانتهت الكلمة إلى قُسُيي. وهذه المرحلة الرابعة .

ثم يقال: أدغمت الياء في الياء. فأصبحت الكلمة قُسُيّ. وهذه المرحلة الخامسة.

ثم يقال: كسرت السين لمناسبة الياء. فكانت الكلمة قُسِيّ. وهذه المرحلة السادسة.

ثم يقال: كسرت القاف لعسر الانتقال من ضم إلى كسر.فكانت المرحلة السابعة والأخيرة (قِسِيّ) على زنة (فُلوع) [1].

ومنه كذلك :

آرام: جمع رئم. وآبار جمع: بئر. آدر جمع: دار.

انتهت إلى هذه الجموع بعد مرورها بأصول افتراضية على النحو الآتي:

أولاً: آرام. يقال فيه:مفرده رِئْم، وهي على زنة (فِعْل)، وجمعها: أرْآم على وزن (أفْعَال). ثم يقال: تقدمت العين التي هي الهمزة الثانية من المد؛ لأن المد عبارة عن حرفين: الحرف الزائد للجمع، وهمزة أصل الكلمة، فالهمزة وهي عين الكلمة تقدمت واجتمعت مع همزة الجمع فأصبحت مدة، فكان التحول على النحو الآتي:

رئم: على وزن (فِعْل)، جمعه على أفعال (أرآم) ثم حدث القلب المكاني فانتهى إلى (أعْفَال).

ومنه:

آبار: يقال في مفرده : بئر، على زنة (فِعْل)، ثم يقال في جمعه على (أفْعَال): أبآر، فالمد عبارة عن حرفين الحرف الزائد للجمع،

---

(١) انظر :الكتاب٣/٥٦٤، ٤/٣٨٠، والأصول٣/٦٠، ٣٣٦ ــ ٣٣٨، والمفصل٣٣٩، والمقتضب١/٢٩، سر صناعة الإعراب١/٣٠٧، شذا العرف في فن الصرف٢٢. ووزنها بعضهم على ظاهرها لتكون على زنة (فِلِيْع) . انظر: شرح الشافية للخضر اليزدي٢٤.

وهمزة أصل الكلمة، ثم تقدمت العين التي الهمزة الثانية من المد فاجتمعت مع همزة الجمع . فالتحول على النحو الآتي: بِئْر على وزن (فِعْل) والجمع: أبآر على وزن (أفْعَال)، ثم حدث القلب المكاني آبَار على وزن (أعْفال).

وقس على ذلك آدُر، جمع دار[1].

ومما تباينت أصوله الافتراضية (أشْيَاء) جمعا، فقد اُخْتُلف في أُصُولها المفترضة، وترتب على ذلك خلاف مشهور في وزنها، يمكن أن ألخصه في الآتي:

أولاً : ذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما إلى أن أَشْيَاء اسم جنس جمعي على وزن (لَفْعَاء)، مقلوبة عن (فَعْلاء). كأن أصل أَشْيَاء: شَيْئاء، على وزن (فَعْلاء) فاستثقلت الهمزتان، فنقلت الهمزة الأولى إلى أول الكلمة، فجعلت(لَفْعاء)، ونظير ذلك، أَيْنُق، وقِسي[2].

ثانيًا: مذهب الكسائي أنها على ظاهر لفظها فوزنها عنده (أَفْعَال) جمع شَيء، مثل: فَيء وأفْياء[3].

ثالثًا: مذهب الفراء والأخفش، وهو أن أَشْياء جمعت على (أَفْعِلاء) كما جمع لَيِّن على أَلْيِناء، والأصل: أَشْيِئاء، حذفت منه

---

(١) انظر: شذا العرف٢٧، والمغني في تصريف الأفعال (اللباب من تصريف الأفعال ٧ .

(٢) الكتاب٣/ ٥٦٤، والمقتضب١/ ١٦٨، ومعاني الزجاج٢/٢١٢، والأصول٣/٣٣٨، والتكملة٣٤٢، والمنصف٦٤ ــ ١٠٠، والتبصرة٢/٩٠٤، وشرح التصريف للثمانيني٤٠٢، وأمالي ابن الشجري٢/٣٣٨، والإنصاف٢/٨١٣، والتتمة في التصريف١٩٨، واللباب٢/ ٣٦٧ ــ ٣٦٨، وشرح الرضي على الشافية ١/٣٠، والمبدع ١٩٤، وسفر السعادة ١/٦٥ .

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج٢/ ٢١٢، والمنصف٢/٩٥، وشرح الشافية للرضي١/١٥٧، وأثر الأخفش٤٧٠، وجهود الفراء الصرفية٦٢، ومنهج الكوفيين في الصرف ٢٨٠ .

الهمزة التي هي لام الكلمة لكثرتها، فالوزن (أَفْعَاء)، واختلف في مفرده، فعند الفراء: شَيِّيء، فخفف كما خفف هَيِّن بالحذف، وعند الأخفش: (فَعْل)، كَبَيت[1].

ونسب ابن الأنباري هذا القول إلى الأخفش والكوفيين[2]، ونسبه ابن القطاع إلى الكوفيين عامة[3].

ولكل قول من الأقوال السابقة حجج وبراهين، مبثوثة في كتب الصرف، لا أرى أن أثقل هذا البحث بها، لكن الذي يعنينا هنا أن هذه الأصول التي عول عليها الصرفيون هي في جملتها أصول افتراضية، يعلل كل واحد الوزن الذي ارتضاه للكلمة بأصول يفترضها، تنتهي إلى الميزان الذي ارتضاه على ما هو مبين في عرض هذه المذاهب.

ومال بعض المحدثين إلى افتراضات الفراء؛ ذلك أن العرب أحسوا في مفردها تضعيف الياء، فنطقوها شَيِيء على وزن (فَيْعَل) بتخفيف الياء، كمَيْت وهَيْن، فجمعوها هذا الجمع، ومنعوها من الصرف[4].

على أن قول الكسائي فيه بعد عن التكلف في افتراض الأصول، وموافقة للظاهر من جهة أخرى، على أنه يرد عليه أن الكلمة ممنوعة من الصرف، ويمكن أن يرد عليها من جهة أن منع الصرف

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢١/١، ومعاني القرآن للزجاج ٢١٢/٢، والمنصف ٩٦/٢، وأمالي ابن الشجري٢٠٥/٢، وسفر السعادة٦٨/١، وشرح الشافية للرضي٣٠/١، والمبدع١٩٤، واللسان(شيأ) .

(٢) انظر: الإنصاف ٢ /٨١٣ .

(٣) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٥٠ .

(٤) انظر المفتاح في الصرف، هامش(٣٦) ص١١٠، تعليق الدكتور علي توفيق الحمد .

فيه على التشبيه ب(فَعْلاء) وقد يشبه الشيء الشيء فيعطى حكمه، كما أنهم شبهوا ألف أرْطَى بألف التأنيث فمنعوه من الصرف.

وقد مال إلى هذا القول السخاوي [1]، وتبعه من المحدثين، الدكتور أمين السيد[2]، والدكتور عبد الرحمن شاهين[3]، والدكتور محمد الدغريري[4].

في الإعلال:

قال ابن يعيش: "اعلم أن كل حادث يحدث في الكلمة، من إسكان متحرك، أو تحريك ساكن فهو تصرف فيها، وتصريف لها، كالزيادة، والبدل،والحذف،من حيث هو تلعب بالكلمة،وتغيير لها عن أصلها"[5].

قال ابن جني: " ... فأما الواو والياء فمتى تحركتا وانفتح ما قبلهما، قلبت ألفين"[6].

تظهر هذه المسألة جلية في : قَالَ يَقُول ، وبَاعَ يَبِيْع ، وما شاكلهما ، من نحو: طَالَ يَطُول، وخَافَ يَخَافُ، ودَعا يَدْعُو، ورَمَى يَرْمِي، ولِيَ يَلِي.

فهي معتبرة على أصولها المفترضة في أبواب الصرف والمعجم على ما يأتي:

قَوَل يَقْوُلُ، وبَيَعَ يَبْيِعُ، وطَوُل يَطْوُل، وخَوِف يَخْوَف، ودَعَوَ يَدْعُوُ، ورَمَى يَرْمِيُ، ولِيَ يَوْلِيُ[7].

---

(١) سفر السعادة ١/ ٦٩ .
(٢) في علم الصرف ٦٦ .
(٣) في تصريف الأسماء ١٢٨ .
(٤) جهود الفراء الصرفية ٦٣ .
(٥) شرح الملوكي ٤٤٥ .
(٦) شرح الملوكي ٢١٨ .
(٧) ينظر: المنصف ١/٢٤٧، والوجيز٥٩، وشرح الملوكي ٤٤٤، والممتع٤٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش١٠/٦٥ ــ ٦٦، والأشموني٤/٣٢٠ ــ ٣٢١ .

استثقلت الضمة على الواو والياء في المضارع فنقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلهما. كذا قال بعضهم، وقال بعضهم إن ذلك حملا للمضارع على الماضي، وهو ما اعتد به ابن جني في المنصف[1]، قال:" وهذا الذي عليه حذاق أهل التصريف. فأما من ذهب إلى أن يَقُول ويَبِيع، ونحوهما إنما استثقلت الحركة فيهما في الواو والياء، فنقلت إلى ما قبلهما، فسكنتا فغير معبوء بقوله؛ لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح، فلم تستثقل فيهما الحركة".

وقول حذاق الصرفيين الذي نص عليه ابن جني فيه نظر؛ من جهة أن الثقل موجود حتى في الماضي وله كان الإعلال فيه، وحمل المضارع على الماضي لعلة اشتراكهما في الثقل الموجود فيهما، ولا يحمل شيء على شيء فيما ــ يظهر لي ــ إلا لعلة فيهما، وهي علة الثقل المشار إليها آنفا، على أن ابن جني قال بها عند حديثه عن اسم المفعول[2].

وجاء منه في الأسماء كذلك:بَاب ، ونَاب، ودَار، فأصلها: بَوَب، ونَيَبٌ، ودَوَر؛ فالعلة مقتضية لهذا الإعلال في الأسماء والأفعال.

– ويظهر الحكم بأصول مفترضة كذلك في اسم المفعول من الأجوف في مَقُول ومَبِيْع ؛ لأن أصلهما: مَقْوُوْل ومَبْيُوعٌ.

يقال: استثقلت الضمة على الواو وعلى الياء فنقلت إلى ما قبلهما.

---

(١) ١/ ٢٤٨ .

(٢) المنصف١/٢٨٨. وانظر في بناء مفعول من الأجوف: الكتاب ٣٤٨/٤، والمقتضب ١/١٠٠، والتبصرة ٨٨٧، والمنصف ٢٨٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/١٠، ٧٨، وشرح الكافية الشافية ٢١٤٣، وشرح الشافية للإستراباذي ١٢٢٧.

ثم يقال : اجتمع الساكنان العين و واو مَفْعُول فحذفت إحداهما على الخلاف المشهور[1].

-ومن مظاهر القول بأصول مفترضة في هذا الباب قولهم تَلْووا من قوله تعالى:﴿وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا﴾[2] .

إذ الأصل (تَلْويوا) كتَضْرِبوا، نقلت حركة الياء إلى الواو التي قبلها، فبقيت الياء ساكنة، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصارت تَلْووا على زنة (تَفْعوا)[3] .

في الإبدال :

في هذا الباب الكثير من الأصول المفروضة، و يمكن أن يمثل لذلك ببعض الأمثلة:

فمن ذلك:

مما فرضوا له أصلا، ولم ينطقوا به في لفظه : تُراث، وتُجاه، وتُكَاءة، وتَقْوى، وتَوْرَاة، وتُخَمَة، وتَوْلَج، وغير ذلك. من نحو هذا فقد أبدلوا من الواو تاء، دل على ذلك الاشتقاق: فالتراث: الأصل الموروث، وأصله وراث؛ لأنه من الوراثة، ورفضوا الأول. وتجاه أصله وجَاه؛ لأنه من الوجه، وتُكاءة أصلها وُكَأة؛ لقولهم: توكأت،

---

(١) سيبويه يحذف واو مفعول فيهما، وأصل مبيع عند سيبويه: مَبيوع فلما حدث فيها الإعلال بالنقل والتسكين صارت مَبْيوع، فالتقى ساكنان فحذف الثاني وهو واو مفعول فصارت: مَبيع، ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء فصارت مبيع على وزن (مفعل).

أما الأخفش فيحذف الواو والياء التي عين فيهما، فوزن مبيع عنده (مفول) .

انظر: الكتاب ٣٤٨/٤، والمقتضب ١٠٠/١، والأصول ٢٨٣/٣، والتكملة ٢٥٥، والمنصف ١/ ٢٨٧، والتبصرة ٨٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/١٠، والرضي ١٤٧/٣ .

(٢) من الآية ١٣٥، من سورة النساء .

(٣) انظر: الكشف ٤٠٠/١، والبيان ٢٦٩/١ ــ ٢٧٠، وشرح الشافية للاستراباذي ١٢٣٢ .

وتَقْوى أصلها الواو بدليل لوقيت، وتَوراة أصلها وَوْراة فَوْعَلَة من ورى الزند. وتُخَمَة أصلها وخَمة؛ لأنها من الوخامة وهو الوباء. وتَوَلَج أصلها الواو لأنها من ولج[1].

ومن ذلك ما تترك العرب فيه الهمز وأصله الهمز ومنه:

البَرِيّة: وهي من برأ الله الخلق.

والذُرية: وهي من ذرأ الله الخلق.

والخَابية: وهي من خَبَأتُ.

والرَّوِية: قالوا: ليست له رَوِيّة، وهي من: رَوأتُ في الأمر.

والنبي: وهو من أنبأت.

ومنه: حلأت السويق، وهو من الحلاوة، وحمل هذا على الغلط[2].

في الإدغام:

الأصل في الحروف عدم الإدغام، وكل مدغم له أصل من غير المدغم، وإنما أدغمت الحروف التماسًا للتخفيف، فمن ذلك:

كل فعل كانت عينه ولامه من موضع واحد فماضيه مدغم لا غير، نحو: شَدَّ، ومَدَّ، وأصله:شَدَدَ، ومَدَدَ.

إذا زاد الفعل الماضي على ثلاثة أحرف وجب الإدغام أيضاً، إلا أنك تنقل حركة الحرف المدغم إلى الساكن قبله؛ لئلا يلتقي في الكلمة ساكنان. اسْتَعَدَّ، واطْمَأنَّ.

فأصل اسْتَعَدَّ، اسْتَعْدَدَ، ثم نقلت حركة الحرف المدغم وهو الدال إلى الحرف الذي قبله وهو العين، فانتهت الكلمة إلى اسْتَعَدْد، ثم أدغمت الدال في الدال فكانت الكلمة اسْتَعَدَّ.

---

(١) انظر: إيجاز التعريف١٧٩،

(٢) نص على هذه الألفاظ المؤدب في كتابه دقائق التصريف ٥٣١، وفي بعضها نظر.

وكذا اطْمأنَّ، كانت اطْمَأْنَنَ، ثم اطْمَأْنَنَ،ثم اطْمَأنَّ.

والمضارع من ذلك كله مدغم، نحو: يشدُّ، ويَمُدُّ، ويَستَعِدُّ[1].

هذه نماذج من الأصول المفترضة في باب الإدغام، وهي أصول مرفوضة، إذ الإدغام فيه واجب، ولا ينصرف عنه إلى الفك إلا فيما ستراه عند الحديث عن مراجعة الأصول المفترضة المرفوضة.

في الحذف:

نص ابن يعيش على أن الحذف لكثرة الاستعمال على ثلاث مراتب: منه ما يكثر استعماله حتى يصير أغلب من الأصل. ومنه ما يصير موازيا للأصل. ومنه ما ينقص عن مرتبة الأصل.

والذي يعنينا الأول، قال ابن يعيش:" فالذي يغلب الأصل هو الذي لا يجوز استعمال الأصل معه، بل يهجر يهجر الأصل فيه ويرفض، نحو: خُذ، وكُل، ويَد، ودم. غلب الحذف على الأصل فلم يجز الإتمام. فلا يقال: اوخُذ، اوكُلْ، ولا يَدْيٌ، ولا دَمَوٌ. وإن كان هو الأصل"[2].

(١) انظر الإدغام في الصور السابقة في: الكتاب٤/٤١٧، والمقتضب ١/١٩٨، والأصول ٣/٤٠٥، وشرح الملوك ٤٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٢٢، وشرح الكافية الشافية ٢١٧٦ .

(٢) شرح الملوكي٣٦٦ .

الثالث : مراجعة تلك الأصول.

جاءت مظاهر مراجعة الأصول الصرفية، أو الأصول المفترضة لعدة أسباب منها:

الضرورة:

قال ابن يعيش : "والشاعر له معاودة الأصول المرفوضة"(١).

من حالات الإدغام الواجب أن يكون المثلان متحركين في كلمة ولا إلحاق ولا لبس ، نحو ردّ ، وشدّ ، وجلّ ، فإنه في الأصل : شدِد، ورَدِد ، وجَلِل ، لكنه أصل قد رفض تمامًا ، وربما عادوا إليه ضرورة.

قال سيبويه:" وقد يبلغون بالمعتل الأصل، فيقولون: رادِد في رادّ، وضَنِنوا في ضَنُّوا، ومررت بجواري قبل. قال قَعْنَب بن أم صاحب(٢):

مَهْلاً أعاذِلَ قد جَرِبتِ من خُلُقي ∴ أنّي أجُودُ لأقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

ومما حمل على الضرورة قول الشاعر(٣):

الحَمْدُ للهِ العَلِيِّ الأجْلَلِ

فعاود الأَجْلَلُ أصله المرفوض؛ وقياسه الأجل.

ومنه قول الشاعر(٤):

لا تحفلِ الزجرَ ولا قيلَ: حَلِ
تشكو الوَجَى من أظْلَلٍ وأظْلَلِ

---

(١) شرح الملوكي٣٤٩.

(٢) كذا منسوب في الكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، والأصول٤٤٣/٣، والخصائص١٦٠/١، واللسان (ضنن، وطلل) وهو بلا عزو في المقتضب٢٨٠/١، والمنصف١/ ٦٩.وغيرها.

(٣) البيت من الرجز، لأبي النجم العجلي . انظر المقتضب١٤٢/١، ٢٥٣، والمنصف٢٣٩/١، والخصائص٨٧/٣، ٩٣ وغيرها.

(٤) البيت من الرجز، للعجاج في الديوان١٥٥.

الشاهد في البيتين إظهار التضعيف في الأظْلَل ضرورة، وأراد الأظلّ: وهو باطن خف البعير[1] .

ومنه قول الشاعر[2]:

قد عَلِمت ذاك بنات ألبُبِه

الأصل فيها: ألُبِّه. وألبُبه، بالضم والفتح. يعنون لُبِّه، وقيل "يريد بنات أعقل هذا الحي" وفي التاج: "عروق في القلب متصلة به[3]".

ومما رفض أصله تحريك ياء المعتل، نحو: الباتيْ، والداعيْ، والراويْ، فقد بنيت على السكون لثقل الحركة عليها، والحركة هي الأصل وقد تجافوا عنها التماساً للخفة. ولم يعودوا إلى الحركة إلا للضرورة، على ما فيها من الثقل، ومما عاود أصله المرفوض في هذا الباب قول الشاعر[4]:

لا بارك الله في الغواني هل ∴ يُصبحنَ إلا لهُنَّ مطّلب

ومما أحوجت إليه الضرورة تصحيح المعتل، فهو عود إلى أصل مرفوض، وذلك في قول الشاعر[5]:

مَددتِ قَأطوُنتِ الصُدودَ وقلّما ∴ وِصَالٌ عَلى طُولِ الصُدُودِ يَدُومُ

أخرج الواو في أطوَلْتِ على أصلها المرفوض.

---

(١) الكتاب٣/٥٣٥، والمقتضب١/٢٥٢، ٣٥٤، وشرح شواهد الشافية ٤/٤٩١، وهو فيه منسوب لأبي النجم العجلي. وهو خطأ.انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي٦٥ حاشية المحقق.

(٢) أنشده سيبويه في الكتاب٣/١٩٥، ٤/٤٣٠ . وانظر: المقتضب ١/١٧١، ٢/٩٩، والأصول٣/٣٤٧، ٤٤٢ .

(٣) انظر: اللسان والتاج (لبب) .

(٤) البيت لابن قيس الرقيات في ديوانه/٣ .

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٩٤، وهو في الكتاب: ١/٣١، ٣/١١٥، والمقتضب١/٨٤ والخصائص١/١٤٣. وشرح المفصل١٠/٧٦، ومغني اللبيب١/٤٠٣ .

ومنه قول الشاعر[1]:

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ البَصِيرِ وَفَوْقَهُ ∴ سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيا

جاءت سَمائيا على الأصل ضرورة، إذ جمعت على فَعَائِل وحركت ولم تعل الهمزة.

قال أبوعلى: "والقياس المطرد في هذا النحو: سَمَايَا مثل زَكَايَا ومَطَايَا إلا أنه للحاجة رده إلى الأصل"[2].

ومما عاود الأصل للضرورة قولهم: يُؤَكْرَم ويؤَثْفَين، فقد عاد ما حذف منهما في قول الشاعر[3]:

فإنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

وفي قول الآخر[4]:

وصَالِيَاتٍ ككما يُؤَثْفَين

وحذفوا الهمزة من مضارع: رأيت، فقالوا: "يَرَى" و"تَرى" و"أرى". فألزموها الحذف للتخفيف. وربما أخرجوها على الأصل، عند الضرورة. قال سُراقةُ البارقي[5]:

أَرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرَأَيَاهُ ∴ كِلانَا عَالِمٌ بالتُّرَّهَاتِ

وقال الآخر[6]:

ثُم اسْتَمَرَّ بِهَا شَيْحَانُ مِبْتَجِحٌ ∴ مَا إِنْ لَهُ عِنْدَ مَا يَرَاكَ شُئْآنَا

---

(١) البيت لأمية بن أبى الصلت. وهو في الكتاب٣/٣١٥، والمقتضب ١/١٤٤، والأصول٣/٣٤١، و٣/٤٤٥، والخصائص١/٢١١، ٢١٢، ٣٣٣، ٣٤٨.

(٢) المسائل العضديات٤٥ .

(٣) المقتضب ٢/ ٩٨، والأصول ٣/ ١١٤، ١١٥، ٣٣٣، ٣٣٤، والخصائص ١/ ١٤٤ .

(٤) في الكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، ٤/٢٧٩، والمقتضب ٢/٩٧، ٤/١٤٠، ٣٥٠، والخصائص ٢/ ٣٦٨، ٣٦٩، وسر الصناعة ١/ ٢٨٢، ٢٩٩، ومغني اللبيب ١/ ٢٣٩.

(٥) انظر: شرح الملوكي٣٧٠، والمفصل٩/١١٠، والممتع٠

(٦) انظر: النوادر١٨٤، وشرح المفصل٩/١١٠، واللسان (رأي)٠

الاستعمال اللغوي :

مما راجع أصله المرفوض "استحوذ" في قوله تعالى : ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[2].

وفيما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال:"ما من ثلاثة في قرية، ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة،إلا قد استَحْوَذَ عليهم الشيطان"[3].

والأصل على ـ ما رأيت ـ اسْتَحْوَذَ لكن ما كان على هذه الشاكلة، تنقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله، ثم يقلب حرف العلة -الواو أو الياء- إلى الألف فيقال: اسْتَقَامَ واسْتَعَاذَ واستَعَانَ: والأصل: اسْتَقَومَ واسْتَعَوذَ واسْتَعونَ؛ لكنها أصول قد رُفضَتْ، ولم تسمع في السعة إلا في كلمات، عَلَّلها العلماء قديما كما عَلَّلوا نظائرها مما جاء في الشعر من نحو أطْوَلْتِ، ومَسَائِيَا السابقتين في أحكام الضرورة الشعرية.

قال المبرد:" وقد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما، وإن كان الاستعمال على غير ذلك؛ ليدل على أصل الباب؛ فمن ذلك ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾، وأغْيَلت الْمَرأةُ، والمُستعمل في هذا الأغْيال على ما نجده في كتاب التصريف؛ نحو: استجاز، وأقام، واستقام" [4].

وابنُ جني يرى أن هذه الأصول لم تكن تستعمل في زمن من الأزمان، وذكر ذلك في غير موضع من كتبه[5].

---

(١) المجادلة ١٩ .

(٢) النساء١٤١ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٤٥٧ .

(٤) المقتضب ٢/ ٩٨ .

(٥) انظر: الخصائص١ / ٢٥٦ـ٢٥٧ ، ٤٥٦-٢،٤٦٢/٣٤٧ـ٣٥٤.

أما سيبويه فيرى أن صحة حرف العلة ترجع إلى توهم صيغة أخرى فإذا قالوا: استَرْوَحَ؛ فإنهم يتوهمون وزن:فَاعلْتُ؛ فتصح الواو ولا تعل، فعند البناء من الاسترواح يقال: راوحت؛ فلما كان استروح في معنى:راوح، صحت الصيغة الأولى؛ كما أن الثانية كذلك، قال سيبويه:" وقد جاءت حروف على الأصل غير معتلة، مما أسكن ما قبله فيما ذكرت لك قبل هذا، شبهوه بفَاعَلْت؛ إذ كان ما قبله ساكنا؛ كما يسكن ما قبل واو فَاعَلْت و ليس هذا بمطرد... وذلك نحو قولهم: أَجْوَدتُ، وأَطْوَلت، واسْتَحْوَذَ، واسْتَرْوَحَ، وأَطْيَبَ، وأَخْيَلَت، وأَغْيَلت، وأَغْيَمَت، واسْتَغْيَل، فكل هذا فيه اللغة المطردة، إلا أنا لم نسمعهم قالوا إلا: اسْتَرْوَح إليه، وأَغْيَلت، واسْتَحْوذ،بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في فَاعَلْت، فجعلوها بمنزلتها؛ حيث أحيوها فيما تعتل فيه؛ نحو: اجْتَوروا؛ إذ توهموا: تفاعلوا"(١).

وتوسع بعضهم في هذه الألفاظ فجعلها قياسًا يقاس عليها، قال ابن منظور:" استحوذ عليهم الشيطان واستحاذ؛ أي غلب، جاء بالواو على أصله؛ كما جاء: استروح، واستصوب، وهذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل، تقول العرب: استصاب واستصوب، واستجاب واستجوب، وهو قياس مطرد"(٢).

ويذهب الشيخ محمد الخضر حسين إلى القول بقياسية هذه الصورة متى انتفت الشبهة في فصاحتها، وذلك بأن يتكلم بها ثقة، أو ترد في القرآن أو الحديث(٣).

وهذا في رأي د/ على القرني يؤدي إلى فرط عقد قواعد العربية، التي بنيت على الكثير الشائع(٤)، ويرى شيخي وأستاذي

(١) الكتاب٤/ ٣٤٦ .
(٢) لسان العرب ٣/ ٤٨٧ .
(٣) القياس في اللغة ٤٤ .
(٤) بحث بعنوان : من بقايا الأصل (استحوذ) ١٤ .

أ.د/عبد الفتاح سليم رحمه الله أن ذلك ينطوي على خطر داهم يصيب الفصحى؛ قال:" إجازة استعمال القياس إلى جوار السماع المعارض له، قد يقصد منه التوسعة، لكنه ينطوي على خطر داهم يصيب الفصحى؛ وذلك لأن مسائل اللغة في الألفاظ، والتصريف، والتركيب"(١).

الميزان الصرفي:

من مواطن مراجعتهم لأصولهم المفترضة الميزان الصرفي، فيزنون الكلمة على أصلها المرفوض، لا على وضعها الذي استقرت عليه، ولذا تجدها في أبوابها- باعتبار الماضي والمضارع- على أصولها المرفوضة وذلك على نحو ما تراه في هذه الأمثلة:

ففي باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) (نَصَرَ يَنْصُر) نجد نحو:

قَالَ يَقُول، باعتبار الأصل المرفوض(قَوَلَ يَقْوُول).

غَزَا يَغْزُ، باعتبار الأصل المرفوض (غَزَوَ يَغْزُوو).

مَرَّ يَمُرُّ، باعتبار الأصل المرفوض (مَرَر يَمْرُرُ).

وفي باب (فَعَل يَفْعِل) ضَرَبَ يَضْرب نقف على:

وَعَدَ يَعِد، باعتبار الأصل المرفوض(وَعَد يَوْعِد).

وبَاعَ يَبِيعُ، باعتبار الأصل المرفوض(بَيَعَ يَبْيِع).

ووَقَى يَقِي، باعتبار الأصل المرفوض (وَقَى يَوْقِي).

وَفَرَّ يَفِرُّ، باعتبار الأصل المرفوض (فَرَر يَفْرِرُ).

وجاء يَجِيء باعتبار الأصل المرفوض(جَاءَ يَجْيِئ).

وفي باب (فَعَل يَفْعَل) فَتَحَ يَفْتَح يأتي الفعل:

وَضَعَ يَضَع، باعتبار الأصل المرفوض(وضَعَ يَوْضَع).

وفي باب (فَعِلَ يَفْعَل) فَرِحَ يَفْرَحُ يَأتي:

خَافَ يَخَاف، باعتبار أصله المرفوض(خَوِف يَخْوَف).

---

(١) المعيار في التخطئة والتصويب ١٨٧ .

وهَاب يَهَاب، باعتبار أصله المرفوض(هَوِب يَهْوَب) .

وعَضَّ يَعَضُّ، باعتبار أصله المرفوض(عَضِضَ يَعْضَضُ)[1] .

ومن ذلك: اضْطَرِبَ، واصْطَلَح، واطَّرَد، واظَّلَم، واظْطَلَم، واطَّلَمَ. قال ابن جني :" إذا كانت فاء (افْتَعَل) صادًا أو ضَادًا ، قلبت تاؤه طاء. وذلك قولك في(افْتَعل) من الصلح: (اصْطَلَحَ) ومن الضرب: (اضْطَرَبَ) ومن الطرد: (اطَّرَد) ومن الظلم: (اظْطَلَم)، و(اطَّلَم)"[2] .

قال ابن يعيش:" اعلم أن هذا الإبدال مما وجب ولزم، حتى صار الأصل فيه مرفوضًا لا يتكلم به البتة، كما لزم الإبدال في قال وباع وأصلهما: قَوَل وبَيَع، ولا يتكلم بهما على الأصل، وفي (سَيِّد) و(مَيِّت) أصلهما (سَيْوِد) و (مَيْوتٌ) ولا يتكلم به"[3] .

وفي كل هذا تعود في الوزن إلى أصلها المرفوض فتكون على زنة(افْتَعَل) ، خلافا للرضي الذي يجيز وزنها على ظاهر اللفظ، فتكون (افطعل) وذلك باعتبار التحول الصوتي، أو ظاهر اللفظ.

وفي رأيه هذا نظر؛ ذاك أن الطاء ليست من حروف الزيادة.

(١) شذا العرف في فن الصرف٣٥ ــ ٣٦ .
(٢) التصريف الملوكي ٣٩ ــ ٤٠، وشرح الملوكي ٣١٦ .
(٣) شرح الملوكي٣٢٧ .

الرابع: وقفة مع آراء بعض المحدثين في بعض تلك الأصول

كان القدامى من علماء اللغة يرون أن هذه الأصول ليست إلا أصول صناعية افترضها الصرفيون، نافين بذلك أن كانت في يوم من الأيام لغة يتحدث بها، كما يفهم من كلام المبرد وابن جني وابن يعيش السابق.

أما جملة من المحدثين فإنها تحتكم رؤيتهم في بعض هذه المسائل إلى نظرة تأريخية؛ ولذا يعتبرون التطور الصوتي وراء هذه التراكمات من الأصول المفروضة، ويعولون على اللهجات في استدلالهم على جوانب من هذه الأصول.

يقول الدكتور عبد الغفار حامد هلال :" نحن نرى من عرض أدلة ابن جني أنه يؤكد أن العرب استعملت البناء المتطور الراقي دون سواه، وهو يشير إلى أن أصل البناء على أصل المتروك لم تتداوله ألسنة العرب في أي وقت من الأوقات، ولكننا نحس أن كلامه هذا لا ينطبق على كل الأصول المتروكة؛ فربما استعمل بعضها على ما كان عليه يوما ما، وأدلته التي ساقها لا تؤيد رأيه تمام التأييد"(١).

قال:"يبدو أن هذه الصيغ الباقية تدل على تلك المرحلة الصوتية المتقدمة، والتي كان كل حرف ينطق صريحا فيها دون إعلال أو إدغام، أو أنها كانت لهجات مختلفة، ماتت الضعيفة منها"(٢).

ويقول د/ كمال بشر:" ولنا أن نتساءل: هل أتى على نحو: قال وغزا فترة من الزمن كانتا تنطقان فيهما: قَوَل، وغَزَوَ، ثم عرض لهما تطور في أصوات العلة أدى إلى هذه الصيغة الحاضرة؟ وهو في رأيي ــ حتى هذه اللحظة ــ احتمال قوي يؤيده الواقع والملموس؛

(١) أصوات اللغة العربية ١٩٣ .
(٢) أصوات اللغة العربية ١٩٤ .

وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخي من نحو: أطـوَل واسْـتَحْوذ، وكان المفروض فيهما أن يكونا على صـورة أخرى؛ هي: أطَـالَ، واستَحاذَ"[1].

ويقول الدكتور أحمد عفيفي في معرض اعتراضه على د. تمام حسان:"و الحق أن أصل الوضع لا يعتمد على فكرة النحاة فقط، ولكن الناطق للغة له الدور الكبير في تجسيدها"[2].

ويؤيد هذا الرأي د/ عبد الفتاح الحموز؛ إذ يقول:" ويترأى لـي أن ما غير في هذه الظاهرة من الألفاظ لم تفكر العرب في تغييره قبل شيوعه؛ فلجأوا إلى ذلك بعد كثرة دوران تلك الألفاظ الأصلية على ألسنتهم، ولعل ما غير لم يكن مصدره التفكير والتأمل، بل السليقة والاعتباط"[3].

وكان العلايلي أوضح في نسبة هذه التغييرات إلى صميم اللغة، وليس إلى صناعة النحاة"ومن ثم كان حديث الإعلال طريفا، من حيث كونه حيلة لغوية لبقة ابتدأها العربي للمرة الأولى في الصميم من اللغة أداة للتصحيح وللتمكين اللفظي و إخفاء لمواطن الضعف من الكلمة"[4].

يقول:" ولا يحُك في صدر أي باحث حوكّ من ظن أن قواعد الإعلال اصطناع النحاة واللغويين، ونتيجة لتقديراتهم الشخصية المحضة؛ لأن الإعلال حقيقة راهنة في صميم اللغة"[5].

---

(١) دراسات في علم اللغة ٢٤٥ .
(٢) ظاهرة التخفيف في النحو العربي ١٧٠ .
(٣) ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع٢٥مج٧، ص٤٢ .
(٤) مقدمة للدرس اللغوي ٣٢١ .
(٥) السابق ٣٢٢ .

وينتهي د/ علي القرني إلى أن الصواب في نحو استحوذ ـ مما صحح وكان حقه الإعلال ـ أنه بقايا من أصل قديم، وليس أصلا افتراضيا لم ينطق به "فالقول بأن ما كان على مثال استحوذ من بقايا الأصل القديم رأي يقع عندي في اسطمَّة الصواب، وأن ما ورد من المصحح- وكان حقه الإعلال- ظاهرة لم تنفرد بها العربية دون أخواتها من الساميات؛ إذ وجدت أفعال في الحبشية تحرك فيها حرف العلة وانفتح ما قبلها، ولم يكن الإعلال من مثل: Talawa تَلَوَ، ورَمَو Ramawa [1] مما يؤكد استعمالها في اللغات السامية الأولى، وليست أصلا افتراضيا لم ينطق به"[2] .

ومن خلال هذه النصوص يمكن أن ننتهي في رأي المحدثين إلى أمرين:

الأول: أن بعض ما حكم عليه القدامى بأنه أصل افتراضي، لم تنطقه العرب في يوم من الأيام، لا يسري على كل الباب مستدلين على ذلك بنحو: أطْوَلَ واستَحْوَذَ.

والآخر: أن قواعد الإعلال في مجملها ليست من صنع النحاة، ولا من تقديراتهم الشخصية، وإنما هي حقيقة ظاهرة في اللغة، كانت في يوم من الأيام، ثم تخفف العربي منها، وانتهى إلى الصورة النهائية التي يتكلم بها اليوم.

وأقول: ما أوردته على أنه مراحل افتراضية تمر بها الكلمة حتى تنتهي إلى صورتها النهائية، في نحو: قِسِي، وأشْيَاء، وعِصِيّ، في الجمع والإعلال ونحوهما، لا يمكن بحال أن تدخل في باب

---

(١) فقه اللغات السامية١٥٢، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٢٩٢ .

(٢) من بقايا الأصل استحوذ١٦ .

الأصول التأريخية، على معنى قول كمال بشر: ولنا أن نتساءل: هل أتى على نحو: قال وغَزا فترة من الزمن كلتتا تنطقان فيهما: قَوَل، وغَزَوَ، ثم عرض لهما تطور في أصوات العلة أدى إلى هذه الصيغة الحاضرة؟ وهو في رأيي ــ حتى هذه اللحظة ــ احتمال قوي يؤيده الواقع والملموس؛ وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخي..."٠

أقول: إن باب الأصول المرفوضة التي تعامل معها الصرفيون وبنوا عليها قواعدهم من الكثرة بحيث لا يتصور فقط أنها في باب دون آخر فهي في الإعلال والإبدال والجمع وغير ذلك، فلا يتصور أصل (أَشْيَاءَ) مثلاً، ذلك أن العلماء مختلفون في أصولها الافتراضية على ما أوردت في عرضها، فما هو الأصل التأريخي في افتراضات تلك الكلمة هل هو ما قاله الخليل وسيبويه؟، أم ما قاله الكوفيون؟، أم ما قاله الكسائي ؟...، أم أن ذلك شَكَّلَ لهجات مختلفة نطقت بها العرب كل على حِدَة. ثم استقرت جميعها على قول واحد في الجمع، هذا أمر غير متصور البتة٠

أقول: لا يتصور هذا مطلقا في (أَشْيَاءَ)كما لا يتصور في: عِصِيّ: جمع عَصَىً، ودِلِي: جمع دَلْو،وآرَام: جمع رِئْم. ونحوها ...

والذي ترتاح له النفس في هذا ما ذهب إليه القدماء من الحكم عليها بالأصول المرفوضة، على معنى: أن العرب لم تنطق بشيء منها مطلقاً إلا في الصورة النهائية يؤكد ذلك أمور:

١- أن الأصل بقاء الحكم على ما هو عليه حتى يرد دليل واضح على غيره فينصرف إليه، ولم يرد عند المحدثين دليل قوي يمكن أن يستأنس به٠

٢- أن القدماء كانوا أقرب إلى طبيعة اللغة، وهم الذين صنعوا قواعدها، وأحكموا تصريفها، ولم يخالف في ذلك منهم أحد، على ولعهم بالخلاف في كثير من المسائل.

٣- أن الحكم بهذه التطورات الصوتية إنما ينطلق من الحكم على نشأة اللغة، ونشأة اللغة أمر غيبي، والقول فيها مرده الظن، والظن لا يصلح هنا دليلاً.

الخاتمة

يمكن في نهاية هذا البحث أن أسجل النتائج الآتية :

١- أن الأصول الصرفية المرفوضة كانت ضرورة لضبط قواعد الصرف.

٢- أن التفكير بفرض هذه الأصول، دليل على وعي علماء العربية بفلسفة اللغة وتعقيداتها.

٣- أن هذه الأصول أصول مفروضة، افترضها علماء الصرف لضبط القواعد، ولم ينطق بها العربي في يوم من الأيام.

٤- أن إخضاع هذه الأصول لفلسفة التطور الصوتي التي يرى بها بعض المحدثين، قائمة على الظن في الأعم الأغلب، وهذا لا يكفي دليلا في الحكم على ظاهرة بهذا الحجم أو تلك التعقيدات.

والله تعالى أعلم

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- أصوات اللغة العربية،د.عبد الغفار حامد هلال ط٢/١٤٠٨هـ.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالةط١.
- الأصول. دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د/تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م .
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، دمشق، دار الفكر، ط١ ١٤٠٢هـ
- التصريف الملوكي .تحقيق الدكتور/ ديزرة سفال. دار الفكر العربي بيروت . الطبعة الأولى .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، من دون طبعة، وتأريخ.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. تحقيق بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١ ، ١٤٠٤هـ١٩٨٣م.
- الخصائص ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد على النجار، عالم الكتب، بيروت ، ط٣، ١٤٠٣هـ. ١٩٨٣م .
- دراسات في علم أصوات العربية ، داود عبده ، مؤسسة الصباح ، الكويت ،١٩٧٩م.
- دراسات في علم اللغة ، د/ كمال بشر، دار المعارف، مصر، ط٩، ١٩٨٦م .
- دقائق التصريف ، للقاسم بن محمد المؤدب ، تحقيق د/ أحمد ناجي القيسي ، ود . حاتم الضامن ، ود. حسين تورال. بغداد . المجمع العلمي١٤٠٧هـ

- ديوان أبي النجم العجلي، جمع علاء الدين أغا، الرياض، النادي الأدبي ١٤٠١هـ١٩٨١م.
- ديوان الأدب للفارابي، للفارابي، تحقيق د/ أحمد مختار عمر، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ.
- ديوان العجاج،رواية وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي، قدم له وحققه د/ سعدي ضناوي،دار صادر، بيروت، ١٩٩٧هـ ط١
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح د/ يوسف شكري فرحات ، دار الجيل، بيروت،ط١ ـ ١٤١٢هـ .
- سر صناعة الإعراب ، أبوالفتح بن جني، دراسة وتحقيق، د/حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة. تأليف علم الدين السخاوي، تحقيق/ محمد أحمد الدالي. دمشق ١٤٠٣هـ .
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ/ أحمد بن محمد الحملاوي. شرحه وحققه د/ ناجي عبد العال حجازي . مكتبة الرُّشد.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم هريدي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، دمشق، دار المأمون للتراث ط١، ١٤٠٢هـ
- شرح المفصل لابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، القاهرة، مكتبة المتنبي.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د/ فخرالدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هت/١٩٧٣م.
- شرح شافية بن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، ت(٦٨٦هـ) تحقيق/ محمد نور الحسن، و محمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٠٢هـ. ١٩٨٢م.

- الفهارس المفصلة لخصائص ابن جني، صنعه د/ عبد الفتاح السيد سليم، معهد المخطوطات العربية، القاهرة ١٤١٨هـ ط١.
- القياس في اللغة، محمد الخضر حسين، القاهرة، ١٣٥٣هـ.
- الكتاب (كتاب سيبويه): أبوبشر عمرو بن قنبر، تحقيق/ عبدالسلام محمد هارون ، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت ، ١٣٧٧هـ.
- لسان العرب، للإمام العلامة ابن منظور، دار صادر بيروت، ط٦، ١٤١٧هـ.
- اللهجات العربية في التراث، د/ أحمد علم الدين لجندي، الدار العربية للكتاب، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- اللهجات العربية نشأة وتطورًا، د/ عبد الغفار حامد هلال، ط٢، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبىالفتح عثمان بن جني، تحقيق على الجندي ناصف، ود. عبدالحليم النجار، ود/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ علي جابر المنصور، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦، ط١.
- المعيار في التخطئة والتصويب. دراسة تطبيقية، د/ عبدالفتاح سليم، دار المعارف ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق/ محمد عبدالخالق عضيمة، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

- مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، للشيخ/ عبدالله العلايلي،دار الجديد، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.
- الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) تحقيق د/ فخرالدين قباوة ، دار المعرفة، بيروت ، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- مناهج البحث في اللغة، د/ تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤٠٠هـ/١٩٧٩م.
- المنصف لابن جني (وهو في شرح كتاب التصريف لأبىعثمان المازني) تحقيق/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، الناشر مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.
- النوادر في اللغة ، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، ط١، دار الشرق في بيروت،١٤٠١هـ/١٩٨١م.

ثانيا: الرسائل الجامعية :

- جهود الفراء الصرفية، رسالة ماجستير. د/ محمد الدغريري، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤١٢هـ.
- حاشية شرح الشافية للجاربردي، لأبي القاسم الغزي، رسالة ماجستير، تحقيق / عبد الله بن سرحان القرني. جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٢٠هـ.
- رد الألفاظ إلى أصولها . دراسة صرفية تحليلية، رسالة ماجستير، عبد الكريم بن صالح الزهراني، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية ١٤١٧هـ .
- شرح الشافية، الركن الدين الأستراباذي، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، تحقيق د/ عبد الله العتيبي .

- شرح الشافية للخضر اليزدي. تحقيق. د/حسن أحمد الحمدو العثمان .جامعة أم القرى .مكة المكرمة. ١٤١٦هـ
- شرح الشافية للخضر اليزدي، رسالة دكتوراه . د/ حسن أحمد الحمدو، ١٤١٦هـ جامعة أم القرى.
- شرح الشافية، لنظام الدين النيسابوري. رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، تحقيق. ثريا مصطفى عقاب.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبوالسعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ط١، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.